الدراسات العليا
قسم القانون المدني

الجوانب القانونية للحق في النسيان في العالم الرقمي

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث/

محمد أحمد عبد الحميد السيد

تحت إشـــراف/

أ.د/ عبد الهادي فـوزي العوضـي

السادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة/

الأستاذ الدكتور/ فيصل ذكي عبد الواحد (رئيساً وعضواً)

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ حسن حسين البراوي (عضواً)

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي فوزي العوضي (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب والقائم بأعمال عميد الكلية.

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١م

Cairo University
Faculty of Law
Graduate Studies
Department of Civil law

Legal aspects of the Right to be Forgotten in the digital world

"comparative study"

Thesis for obtaining a doctorate degree in law

Introduced by the researcher

Mohammed Ahmed Abd el-hamid el-sayed

under supervision:

prof. Dr. Abdul Hadi Fawzi Al-Awadi, Members of the discussion and judging committee:

- **prof. Dr. Faisal Zaki Abdul Wahed** (Head and Member)

Professor of Civil Law, Faculty of Law, Ain Shams University.

- **Prof. Dr. Hassan Hussein Al-Barawi** (Member)

Professor of Civil Law, Faculty of Law, Cairo University.

- **prof. Dr. Abdul Hadi Fawzi Al-Awadi** (supervisor and member)

Professor of Civil Law, Faculty of Law, Cairo University, Vice Dean for Education and Student Affairs, and Acting Dean of the Faculty.

1443 AH - 2021AD

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ ۖ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴿٨٥﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجر (الآية ٨٥)[1]

[1] (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ ۖ) لا محالة فيجازى كل أحد بعمله (فَاصْفَحِ) يا محمد عن قومك (الصَّفْحَ الْجَمِيلَ) أعرض عنهم إعراضاً لا جزع فيه. **تفسير الجلالين** بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني للإمامين: العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المَحلّي، والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الصفا، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤م، ص ٢٦٦.

شكر وعرفان

قال تعالى: "وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ...."[1]

فالحمد لله ذي المنّ والطول، والقوة والحول، والغاية والصول، رافع الحق ومعليه، وقامع الباطل ومرديه، نحمَده تبارك وتعالى على كل ما منح أو سلب، ونعوذ بنور وجهه الكريم من العناء والنَّصَب، اللهم صلِّ وسلِّم وبارك على أكمل المخلوقات، عدد ما في الكون من معلومات، ومداد ما خطه القلم من كلمات، ما دامت الكواكب في أفلاكها والنجوم سابحات، وعلى آل بيته الطيبين وصحابته الطاهرين.

أما بعد، فإن الشكر من لوازم الإيمان وأسباب دوام النعمة واستمرارها، إذ يقول الحق تبارك وتعالي: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ"[2]، واتباعاً لسنة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- بقوله في الحديث الشريف: "من صنع إليكم معروفاً فكافئوه ، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه"[3]، فضلاً عن قوله(صلى الله عليه وسلم): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"[4].

وانطلاقاً من هذا التوجيه النبوي الرقيق، أجد أنه لزاماً عليَّ -بعد إتمام هذا البحث- أن أنسب الفضل لأهله، إذ يطيب لي من فيض الحب والتقدير أن أقف

---

[1] سورة الأعراف، الآية: ٤٣.

[2] سورة إبراهيم، الآية: ٧.

[3] **محمد ناصر الدين الألباني**، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الجزء السادس، الطبعة الثانية، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص٦٠ (الحديث رقم ١٦١٧).

[4] **محمد بن عيسى الترمذي**، الجامع الصحيح، سنن الترمذي تحقيق: أحمد شاكر، كتاب البر والصلة، الجزء الرابع، باب الشكر لمن أحسن إليك، ص ٣٣٩.

وقفة إجلال، مسطراً أجمل آيات الشكر والعرفان، ومُقراً بالفضل الكامل لأستاذي الفقيه الجليل الأستاذ الدكتور/ **عبد الهادي فوزي العوضي** أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب والقائم بأعمال عميد الكلية، الذي شملني برعايته، وقَبِل الإشراف على هذه الرسالة رغم أعبائه فمنحني بذلك شرفاً عظيماً ووساماً رفيعاً، وهيّأ لي الفرصة لأنهل من فيض علمه وعطائه الفكري الذي لا يعرف النفاد، كما أتقدم لسيادته بخالص الشكر والتقدير لتفضله بإرشادي وتوجيهي إلى كيفية اتباع الأسلوب القانوني السليم للبحث العلمي، فكان كلما غُمَّ عليَّ أمر أو التبست عليَّ مسألة أجد الملاذ في غزارة علمه وثاقب رأيه ورحابة صدره ورجاحة عقله وتوجيهاته الغالية وتواضعه الجم، فقد كان لي -وبحق- طيلة فترة إعداد هذا البحث موجِّهاً حكيماً ومعلماً قديراً وناصحاً أميناً، صاحب موضوعية وتجرد، فأضاء لي بنور علمه عقلي وقلبي؛ إذ فتح لي قلبه قبل مكتبه في سبيل تذليل الصعوبات التي واجهتني خلال البحث، وتحفيزي كلما كَلّت نفسي وضَعُف خاطري.

فجزاه الله عني وعن سائر طلاب العلم وأهله أجر العالم العامل وبارك في صحته ووقته وعلمه، ونفع به العلم وطلابه، وأبقاه نجمًا ساطعًا في سماء العلم هاديًا وسندًا لكل من يسير في مسالكه ودروبه، ومتعه الله بدوام العافية والشكر عليها.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **فيصل ذكي عبد الواحد**، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة عين شمس، الفقيه الورع المتواضع، الذي آثَرَني بشرف قبوله رئاسة لجنة الحكم والمناقشة لهذه الرسالة، مضحيًا بوقته وجهده، ومما لا شك فيه أن وجود سيادته سيشكل ثراءً فكرياً ونهراً متدفقاً في شرايين هذا البحث؛ لعلمه الفياض وفكره المتجدد وتواضعه

الجم، علي نحو تعظم معه الفائدة، فجزاه الله عني وعن سائر طلبة العلم وأهله أجر العالم العامل، وبارك في عمره وعلمه ووقته، ومتعه الله بدوام العافية والشكر عليها.

كما يطيب لي أن أسدي عميق شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **حسن حسين البراوي**، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة، الفقيه الورع المتواضع؛ على أن تفضل فشملني برعايته؛ بقبوله الاشتراك في عضوية لجنة الحكم والمناقشة لهذه الرسالة، مضحيًا بوقته وجهده، فكان لي نعم المعلم والموجه الذي لا يبخل علي تلاميذه بعلمه أو يضن به علي أحد، فله مني موفور الشكر وعظيم التقدير والامتنان، وجزاه الله عني وعن سائر طلبة العلم وأهله أجر العالم العامل، وبارك له في عمره وصحته وعلمه، ومتعه الله بدوام العافية والشكر عليها.

كما ابتهل إلى الله –عز وجل– بالدعاء بالرحمة والمغفرة لروح السيد الأستاذ الدكتور/ **صبري محمد السنوسي** عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة "سابقاً". وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان **للسادة وكلاء الكلية الكرام**، **والعاملين** بإدارة الدراسات العليا ومكتبة الكلية، لما قدموه من جهد صادق ومساعدة فعالة في سبيل مساعدة الباحث علي التحصيل وإتمام هذا البحث، فجزاهم الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء وبارك لهم في صحتهم، ومتعهم بدوام العافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من وقف بجانبي ومد لي يد العون والمساعدة والدعاء بظهر الغيب في إعداد هذا البحث المتواضع، وبصفة خاصة **الدكتور/ عمر مؤمن**، صاحب الفضل –بعد الله عز وجل– عليّ وعلى هذه الرسالة، إذ كان أول من غرس فسيلتها وروى نبتتها حتى صارت إلى ما صارت

إليه، فجزاه الله كل الخير عني وعن طلبة العلم وأهله وبارك له في صحته، ومتعه بدوام العافية والشكر عليها.

ولا أنسى أن أخص **والدي ووالدتي** بخالص الشكر والتقدير؛ إذ تحملا -في سبيل إتمام هذه الرسالة- كثير تعبٍ وعناء، سواء من الناحية المادية أو المعنوية، فلهما مني كل تقدير واحترام، والله أسأل أن يجزيهما عني كل خيرٍ وأن يبارك لهما في صحتهما، ويمتعهما بدوام العافية والشكر عليها.

الباحث

يقول القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني[1]:

"إنّي رأيتُ أنّهُ لاَ يكْتُب أحد كِتَابًا فِي يومِهِ إلا قالَ في غده، لَو غُيّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَن، وَلَو زُيّد هَذا لَكَان يُسْتَحسَن، وَلَو قُدّم هَذا لَكَانَ أَفْضَل، وَلَو تُرِكَ هَذَا لكَانَ أَجْمَل، وَهَذَا مِن أَعْظَمِ العِبَرِ، وهُوَ دَلِيل عَلَى استِيلاَءِ النقصِ عَلَى جُملَةِ البَشَرِ".

[1] يقول الشيخ الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان: كان الأُستاذ أحمد فريد الرفاعي (ت ١٣٧٦هـ) هو الذي شهر هذه الكلمة؛ حيث وضعها أول كل جزء من أجزاء "مُعجم الأدباء" لياقوت الحمويّ، وغيره من الكُتب، وتداولها الناس عنه منسوبةً إلى العماد الأصفهانيّ! والصواب نسبتها للقاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني، بعث بها إلى العماد الأصفهاني.
راجع: مشهور بن حسن آل سلمان، إعلام العابد بحكم تكرار الجماعة في المسجد الواحد، دار المنار، الخرج، السعودية، ط٢، دون سنة نشر، ص ٧.

المقدمة

الحمد لله المبتدئ بحمد نفسه قبل أن يحمده حامد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الرب الصمد الواحد، الحي القيوم الذي لا يموت، ذو الجلال والإكرام، والمتكلم بالقرآن، والخالق للانسان، والمنعم عليه بالإيمان، والمرسل رسوله بالبيان، محمداً صلى الله عليه وسلم ما اختلف الثقلان، وتعاقب الجديدان، أرسله بكتابه المبين، الفارق بين الشك واليقين، الذي أعجزت الفصحاء معارضته، وأعيت الألباء مناقضته، وأخرست البلغاء مشاكلته، فلا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا. جعل أمثاله عِبَراً لمن تدبرها، وأوامره هدىً لمن استبصرها، وشرح فيه واجبات الأحكام، وفرق فيه بين الحلال والحرام، وكرر فيه المواعظ والقصص للأفهام، وضرب فيه الأمثال، وقص فيه غيب الأخبار، فقال تعالى " مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ"[1].

أولاً: موضوع الدراسة:

النسيان ظاهرة نفسية إنسانية لها آثارها الإيجابية والسلبية على السواء، ففي الوقت الذي تتجلى فيه فوائدها في عدم تذكر المواقف المؤلمة والمعلومات المشينة أو غير المرغوب فيها، فإن مضارها تكمن في عدم القدرة على استدعاء بعض الخبرات والمهارات والمواقف الهامة والضرورية[2].

ولما كان النسيان من طبيعة الإنسان، أخذ هذا الأخير يبحث عن وسيلة يحفظ بها معلوماته وبياناته الهامة التي قد يرغب يوماً في استدعائها وإعادتها للأذهان، فراح يدون معتقداته وأفكاره ومعلوماته تلك على كل ما يتوافر لديه من أدوات

---

[1] سورة الأنعام، الآية: ٣٨.

[2] رافع النصير زغلول وعماد عبد الرحيم زغلول، علم النفس المعرفي، دار الشروق، ٢٠١٤م، ص ٧٤.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أولاً: موضوع الدراسة	١
سياسة اصطياد البيانات باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها	١١
ثانياً: أهمية الدراسة	٣٢
ثالثاً: أهداف الدراسة	٣٦
رابعاً: إشكالية الدراسة	٣٦
خامساً: منهج الدراسة	٣٧
سادساً: خطة الدراسة	٣٨
الباب الأول: ماهية الحق في النسيان الرقمي ومدى الاعتراف بوجوده	٣٩
الفصل الأول: ماهية الحق في النسيان الرقمي ونشأته التاريخية	٤١
المبحث الأول: تعريف الحق في النسيان الرقمي	٤٣
المطلب الأول: التعريف اللُغوي للنسيان	٤٤
المطلب الثاني: تعريف النسيان اصطلاحاً	٤٧
الفرع الأول: التعريف الضيق للحق في النسيان الرقمي	٤٨
الفرع الثاني: التعريف الموسع للحق في النسيان الرقمي	٥٢
المبحث الثاني: فكرة النسيان على مدار الزمان	٥٨
الفصل الثاني: مدى الاعتراف بوجود الحق في النسيان الرقمي	٦٦
المبحث الأول: موقف الفقه والقضاء من الحق في النسيان الرقمي	٦٧
المطلب الأول: الموقف الفقهي من الحق في النسيان الرقمي	٦٩
الفرع الأول: اعتراف الفقهاء بالحق في النسيان كحق من حقوق الإنسان	٧٠
الفرع الثاني:اختلاف الفقهاء حول مدى استقلالية الحق في النسيان الرقمي	٨٦
الغصن الأول: استقلال الحق في النسيان الرقمي عن الحق في الخصوصية	٨٧
الغصن الثاني: اشتمال الحق في الخصوصية على الحق في النسيان الرقمي	٩٢
محاولات التوفيق بين الاتجاهين	١٠٠
مدى جدوى الاختلاف	١٠١
المطلب الثاني: الموقف القضائي من الحق في النسيان الرقمي	١٠٣

الفرع الأول: الاتجاه القضائي الرافض للاعتراف بالحق في النسيان	١٠٥
الفرع الثاني: الاتجاه القضائي المؤيد للاعتراف بالحق في النسيان	١١١
الغصن الأول: التكريس الضمني للحق في النسيان	١١٢
الغصن الثاني: التكريس الصريح للحق في النسيان	١١٥
البند الأول: تكريس المحاكم الوطنية للحق في النسيان	١١٦
البند الثاني: تكريس المحاكم الإقليمية للحق في النسيان	١٢٣
أولاً: حكم C-131/12 (جوجل إسبانيا)	١٢٤
وقائع الدعوى	١٢٤
الانتقادات الموجهة للحكم وتفنيدها	١٣٢
الآثار العملية للحكم	١٣٦
ثانياً: حكم C-507/17 (النطاق الجغرافي للحق في النسيان)	١٤١
وقائع الدعوى	١٤٢
الأسئلة الموجهة إلى محكمة العدل الأوروبية	١٤٥
موقف محكمة العدل الأوروبية وإجاباتها على الأسئلة المحالة إليها	١٤٦
ثالثاً: حكم C-136/17 (البيانات الحساسة والبيانات القضائية)	١٥٢
وقائع الدعوى	١٥٢
الأسئلة الموجهة إلى محكمة العدل الأوروبية	١٥٥
موقف محكمة العدل الأوروبية وإجاباتها على الأسئلة المحالة إليها	١٥٨
المبحث الثاني: موقف الأنظمة التشريعية من الحق في النسيان الرقمي	١٦٨
المطلب الأول: مدى الاعتراف التشريعي بمضمون فكرة النسيان	١٦٩
الفرع الأول: مضي المدة (التقادم)	١٧١
الفرع الثاني: العفو عن الجريمة (العفو الشامل)	١٧٨
الفرع الثالث: رد الاعتبار	١٨٤
أولاً: رد الاعتبار القضائي	١٨٦
ثانياً: رد الاعتبار القانوني	١٨٩
الفرع الرابع: محو قيود صحيفة الحالة الجنائية	١٩١
المطلب الثاني: موقف التشريع من الاعتراف بالحق في النسيان الرقمي	١٩٦
الفرع الأول: موقف التشريعات الأوروبية والفرنسية من الحق في النسيان الرقمي	١٩٧
الغصن أول: التوجيه الأوروبي لحماية البيانات	١٩٧

الغصن ثاني: اللائحة العامة لحماية البيانات	٢٠٥
الغصن ثالث: التشريعات الفرنسية	٢١٢
الفرع الثاني: موقف التشريعات العربية من الحق في النسيان الرقمي	٢٢٥
الغصن الأول: جمهورية مصر العربية	٢٢٦
الغصن الثاني: دولة الكويت	٢٣٦
الغصن الثالث: المملكة المغربية	٢٤٠
الغصن الرابع: الجمهورية التونسية	٢٤٥
الغصن الخامس: الجمهورية الجزائرية	٢٥٧
الباب الثاني: مدى إمكانية التطبيق العملي للحق في النسيان الرقمي	٢٦٥
الفصل الأول: الصعوبات التي تواجه التطبيق العملي للحق في النسيان الرقمي	٢٦٦
المبحث الأول: الصعوبات القانونية التي تواجه التطبيق العملي للحق في النسيان الرقمي	٢٦٧
المطلب الأول: تعارض الحق في النسيان الرقمي مع بعض الحقوق الأخرى.	٢٦٨
الفرع الأول: الحق في النسيان الرقمي ومبدأ علانية العدالة (البنوك الإلكترونية للأحكام القضائية)	٢٦٩
وسائل التوفيق بين العلانية والنسيان	٢٧٨
الفرع الثاني: الحق في النسيان الرقمي والحق في حرية التعبير والإعلام	٢٨٦
الغصن الأول: الحق في النسيان الرقمي والحق في حرية التعبير	٢٨٧
الغصن الثاني: الحق في النسيان الرقمي والحق في الإعلام	٣٠٠
المطلب الثاني: الطابع العالمي لشبكة الإنترنت	٣١٠
الفرع الأول: المسئولية المدنية عن انتهاك الحق في النسيان الرقمي	٣١١
الفرع الثاني: القانون واجب التطبيق على دعوى المسئولية الناشئة عن انتهاك الحق في النسيان.	٣٢٨
الغصن الأول: موقف المشرع الأوروبي والفرنسي من مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق	٣٣٧
الغصن الثاني: موقف المشرع المصري من مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق	٣٤٤
المبحث الثاني: الصعوبات الأخرى التي تواجه التطبيق العملي للحق في النسيان الرقمي	٣٤٩

المطلب الأول: الصعوبات البشرية والاقتصادية التي تواجه التطبيق العملي للحق في النسيان الرقمي	٣٥٠
أولاً: الصعوبات البشرية	٣٥٠
ثانياً: الصعوبات الاقتصادية	٣٥٣
المطلب الثاني: الصعوبات التقنية التي تواجه التطبيق العملي للحق في النسيان الرقمي	٣٥٨
الفصل الثاني: الحلول الممكنة لتطبيق الحق في النسيان الرقمي	٣٦٥
المبحث الأول: الحلول القانونية لتطبيق الحق في النسيان الرقمي	٣٦٦
المطلب الأول: إغفال الهوية عند نشر الأحكام القضائية	٣٦٧
المطلب الثاني: تعزيز حقوق الشخص المعني	٣٧٤
أولاً: الحق في الموافقة على جمع ومعالجة البيانات	٣٧٤
ثانياً: الحق في الدخول والاطلاع	٣٧٧
ثالثاً: الحق في الاعتراض	٣٨١
رابعاً: الحق في التصحيح والمحو	٣٨٣
المطلب الثالث: التقنين الدولي للحق في النسيان الرقمي	٣٨٧
المبحث الثاني: الحلول الأخرى لتطبيق الحق في النسيان الرقمي	٣٩٤
المطلب الأول: الوسائل التقنية لتفعيل الحق في النسيان الرقمي	٣٩٥
أولاً: مبدأ الخصوصية حسب التصميم	٣٩٥
ثانياً: تطوير تكنولوجيات مخصوصة	٤٠١
ثالثاً: أساليب تكنولوجية أخرى	٤٠٤
المطلب الثاني: التنظيم الذاتي كوسيلة لتفعيل الحق في النسيان الرقمي	٤٠٦
الفرع الأول: التنظيم الذاتي من قبل وسطاء الإنترنت ومسئولي المعالجة	٤٠٧
الفرع الثاني: التنظيم الذاتي من قبل مستخدمي الإنترنت أنفسهم	٤١١
الخاتمة	٤١٧
قائمة المراجع	٤٢١
الفهرس	٤٥٠

مستخلص الرسالة

تتسم الطبيعة البشرية بكونها متغيرة ومتطورة ومتجددة باستمرار، وهو الأمر الذي يجد المرءُ نفسه فيه بحالٍ يرغب معه في إدخال بعض من أجزاءِ حياتِه الماضية –لا سيما المشينة منها– في طي النسيان، لما في ذلك من صون لحقه في الخصوصية والكرامة الإنسانية وحماية لبياناته الشخصية.

وتبعاً لذلك، ظهرت الحاجة ملحة إلى الحق في النسيان، ذلك الحق الذي يخول صاحبه مُكنة السيطرة من حيث الزمان على بياناته الشخصية، بغية حذفها أو محوها عندما يرغب في ذلك، لا سيما وأن التطورات التكنولوجية المتعاقبة قد ساهمت في تهيئة بيئة تسمح بزيادة كميات البيانات التي يجري تخزينها عبر العالم الرقمي "عالم الإنترنت"، خاصة بالنظر إلى قلة تكلفة التخزين في ظل زيادة قيمة البيانات وتعدد وجوه استخداماتها.

الكلمات الدالة:

الحق في النسيان الرقمي – اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات – البيانات الشخصية – البيانات الحساسة.